

إصلاح الحوكمة

إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء

١- يتشرف المدير العام بأن يحيل إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين بعد المائة التقرير المقدم من قادة إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء (الملحق)، والمعدّ وفقاً للمقرر الإجرائي م١٥٤(٥) (٢٠٢٤).

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في التوصيات الواردة في الفقرة ٣ منه وفي مشروع المقرر الإجرائي المقترح في الفقرة ٢٠.

الملحق

تنفيذ توصيات فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء

تقرير من قادة إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء

موجز تنفيذي

- ١- أجرى قادة الدول الأعضاء مشاورات ووضعوا خطة عمل تتماشى مع المقرر الإجمالي م ١٥٤ (٥) (٢٠٢٤). وعقدت الأمانة أيضاً مشاورات ذات صلة وفقاً لما يرد في المقرر الإجمالي م ١٥٤ (٣) (٢٠٢٤).
- ٢- وأبدت الدول الأعضاء اهتمامها تحديداً بإجراء إصلاحات قصيرة ومتوسطة وأخرى طويلة الأجل لتحسين أداء الأجهزة الرئاسية؛ وتبديد الشواغل المتعلقة بعملية اقتراح مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية؛ وقدمت التوجيه بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بشفافية المبادرات والبرامج الجديدة وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات.
- ٣- ويوصي القادة بمواصلة العمل اللازم لرصد وتنفيذ توصيات فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة (فرقة العمل)، واقتراح مشروع مقرر إجرائي لوضع نموذج مستدام بشأن إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء، ومواصلة العمل بشأن تنفيذ التوصيات، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.

مقدمة

- ٤- اعتمدت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون (٢٠٢٣) ١ توصيات فرقة العمل البالغ عددها ١١ توصية. ٢. وجرى تنفيذ الكثير من تلك التوصيات والمهام المكونة لها والالتزامات المتصلة بها. ٣. وكان المجلس التنفيذي قد طلب في عام ٢٠٢٤ إلى الدول الأعضاء الممثلة في المجلس ما يلي: أن تتولى قيادة سائر الأعضاء في المناقشات غير الرسمية بشأن إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء؛ وتضع خطة عمل لتتبع إنجاز و/ أو تنفيذ التوصيات المتبقية الصادرة عن فرقة العمل؛ وتقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها إلى هذه الدورة (السادسة والخمسين بعد المائة).
- ٥- ويجب على الدول الأعضاء أن تراعي القدرة السائدة للأعضاء أثناء بذلها لجهود رامية إلى تصميم عملية الإصلاح وتنفيذها، بما يشمل إجراء المناقشات ذات الصلة. وفي هذا السياق، وفي ظل الاضطرار على قدم وساق بنشاط كبير بالتزامن مع ذلك، يقدم قادة الدول الأعضاء تقريراً وجيزاً محدثاً واقتراحاً بشأن إجراءات المضي قدماً، على أن يُجرى المزيد من المناقشات الموضوعية خلال عام ٢٠٢٥.

ملخص أنشطة المشاركة في عام ٢٠٢٤

- ٦- عقدت الدول الأعضاء، بدعم من الأمانة، اجتماعات غير رسمية بشأن إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء في ٩ نيسان/ أبريل و ١٩ تموز/ يوليو و ٧ تشرين الأول/ أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر. وتلبيةً لطلب المجلس، ٥ عقدت الأمانة أيضاً مشاورات غير رسمية يومية ١٨ تموز/ يوليو و ٢٣ أيلول/ سبتمبر بشأن التصميم الشامل لدورة اجتماعات الأجهزة الرئاسية.

١ المقرر الإجمالي ج ص ٧٦ (١٨) (٢٠٢٣).

٢ تنذيل الوثيقة م ٣٣/١٥٢.

٣ بما فيها تلك الواردة في المقرر الإجمالي م ١٥٤ (١٥) (٢٠٢٣)؛ وملحق الوثيقة م ٤/١٥٣؛ والمقرر الإجمالي م ١٥٣ (٢) (٢٠٢٣)؛ والمقرر الإجمالي م ١٥٤ (٣).

٤ المقرر الإجمالي م ١٥٤ (٥).

٥ الفقرة ١ من المقرر الإجمالي م ١٥٤ (٣).

٧- وتستضيف الأمانة المواد ذات الصلة على صفحة إلكترونية آمنة تتاح للدول الأعضاء حصراً. وقام قادة الدول الأعضاء بإطلاع الدول الأعضاء في تموز/ يوليو على تحليل عملي للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات فرقة العمل، والذي استُرشد به في وضع خطة عمل بشأن الأنشطة المقبلة استناداً إلى الأهداف المرحلية المحددة في التوصيات، فضلاً عن تحديد المهام اللازمة لتنفيذ الإصلاحات غير المكتملة ورصد إصلاحات أخرى.

الإصلاحات المتعلقة بالأجهزة الرئاسية

٨- تركز التوصية ت٦٣ على تحسين إجراءات عقد اجتماعات المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له والاستفادة منها. وكانت الدول الأعضاء قد أعربت منذ فترة طويلة عن رغبتها في إجراء هذه الإصلاحات، كما أعربت في الوقت نفسه عن تقديرها لضرورة إجراء أكبر قدر من المداولات فيما يخص هذه التغييرات البالغة الأهمية. وقد استندت المشاورات التي أجريت في عام ٢٠٢٤ إلى الأسس القائمة التي وافقت عليها الدول الأعضاء، بما فيها المبادئ المحددة الأهداف لتوجيه تصميم عملية الإصلاح،^٧ وإلى تحليلات أجرتها الأمانة.^٨

٩- وسلمت الدول الأعضاء بأن النهج الأكثر فعالية لإحداث تغيير تستفيد من توليفة من الجهات الفاعلة، بما يمكن من إدخال التحسينات وتكرارها بمزيد من المرونة. ويتمتع رئيس المجلس ورئيس لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بسلطة وولاية تمكنهم جيداً من تجريب الابتكارات وإدراج الناجح منها بعدئذ في عملهم. أما الخبرة التقنية للأمانة وذاكرتها المؤسسية، فهما يجعلان منها جهة فاعلة تكميلية قيمة لإحداث التغيير. وتستفيد الدول الأعضاء في جميع الحالات من جانبي المرونة والخبرة كليهما، وتحفظ في الوقت نفسه بقدرتها على اعتماد إصلاحات تعتبرها جديرة بالاهتمام (أو أخرى تراها خلاف ذلك).

١٠- وأجريت مشاورات بقصد إثراء الإصلاحات القصيرة والمتوسطة الأجل التي قد يختار رؤساء الأجهزة الرئاسية تجربها، وخصوصاً فيما يتعلق بعقد الدورات التي يترأسونها، والتشجيع على إجراء مناقشات طابعها المزيد من التفاعل والاستفادة بأقصى قدر من الوقت الضيق المتاح وتوجيه المناقشات صوب بلوغ الغرض الرئيسي المتمثل في تشجيع الدول الأعضاء على تزويد المنظمة بإرشادات استراتيجية.

عملية اقتراح مشاريع قرارات أو مقررات إجرائية جديدة

١١- رغم التزام الدول الأعضاء بإدخال التحسينات في إطار التوصية ت٩،^٢ فإنها تواجه تحديات في الوقت الحقيقي فيما يتصل بعملية عقد الدورة الحالية. ولعل انعدام وجود ضوابط منهجية لتقليل العدد المتزايد من المقترحات يصعب مشاركة الوفود (بل يجرمها أحياناً من المشاركة) بشكل هادف في المفاوضات المتعلقة بالنصوص، مما يؤثر على نوعية القرارات والمقررات الإجرائية، ويقوض نطاق تجسيد مصالح الأعضاء في النصوص فعلياً.

١٢- **الإصلاحات الجارية.** أضفت التدابير^{١٠} التي جربتها الدول الأعضاء طابع التمكن إلى حد ما بالتنبؤ بالعملية وطريقة تنظيمها، ولكن ما زال يلزم إنجاز المزيد من العمل. وأجرت الأمانة استطلاعاً لآراء الدول الأعضاء^{١١} للحصول على تعليقات بشأن هذه التدابير، ولكنها حذرت عند تفسير النتائج من أن نسبة الإجابة على الاستطلاع قلت عن ١٥٪. وأيد المجيبون عموماً مسألة تزويد مقدمي الاقتراحات بقائمة مرجعية. وفيما يتعلق بالإطار الزمني، فضل المجيبون بشدة

٦ انظر الصفحة ١٠ من ملحق الوثيقة م٣٣/١٥٢.

٧ انظر الملحق ٣ من الوثيقة م٤/١٥٣.

٨ انظر مثل تلك الواردة في الوثيقة م٣٣/١٥٤ إضافة ١، وكذلك المواد غير الرسمية المقدمة لغرض توجيه المناقشة.

٩ الصفحة ١٠ من ملحق الوثيقة م٣٣/١٥٢.

١٠ انظر الفقرة ٢(أ) من المقرر الإجمالي م١٥٢(١٥) والمقرر الإجمالي م١٥٣(٢)، والملحق ٢ من الوثيقة م٤/١٥٣.

١١ بناءً على طلب الدول الأعضاء الوارد في الفقرتين ٢(ب) و ٢(ج) من المقرر الإجمالي م١٥٣(٢).

المواعيد النهائية لتقديم مسودات أولية يُسترشد بها في تقدير التكاليف مبدئياً؛ وأعربوا عن تأييدهم بقوة لوضع آلية تعنى بإدارة عدد المقترحات المقدمة إلى جمعية الصحة، بوسائل منها الاستفادة من المجلس التنفيذي لاتخاذ القرارات في هذا الصدد. واتسم الدعم المقدم لدليل النموذج (الحالي) بشأن صياغة القرارات والمقررات الإجرائية بطابع التقلب، واقترن بتقديم مقترحات بشأن إضافة شروط "إنهاء" تخفف عبء إعداد التقارير، وإسداء المشورة بشأن تسهيل العثور على النموذج عند نشره.

١٣- **العوامل المتعلقة بتحديد الأولويات.** استمع أيضاً قادة الدول الأعضاء إلى مقترحات بشأن تحديد العوامل التي من شأنها أن تزيد الأولوية الممنوحة لقرار معين للنظر فيه، مثل الخطط المعنية بكيفية تمويل الأعمال. الإجراءات المحددة في القرارات لا تُمول ذاتياً؛ وفي حال عجز الفرق التقنية عن تعبئة الموارد، فقد يصبح القرار المتخذ تحديداً زائداً عن الحاجة. وعند ملاحظة أن الصلة المتعلقة ببلوغ غايات برنامج العمل العام وحصائله هي شرط أساسي، فإن تقديم تحليل مسند بالبيانات لإثبات وجود فجوة أو حاجة في مجال السياسات قد يكون عاملاً آخر بشأن زيادة الأولوية.

١٤- **التفاعل مع القواعد الحالية.** لا تحل التوصية ت ٢ محل النظام الداخلي ذي الصلة^{١٢} الذي يحدد مواعيد نهائية مختلفة. ويمكن أن يعمل تصميم عملية الإصلاح في المستقبل على توضيح التناقض، بوسائل منها مثلاً توصيف المقترحات المقدمة خارج نطاق العملية المتينة الموصى بها (مثل القيام بذلك قبل ١٥ يوماً من افتتاح الدورة، أو بعد ذلك حتى) بأنها مقترحات "عاجلة".

توصيات أخرى مختارة من توصيات فرقة العمل

١٥- **شفافية المبادرات أو البرامج الجديدة (التوصية ت ١).** ١٣ دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، دعا رئيس المجلس التنفيذي الدول الأعضاء^{١٤} إلى الإدلاء بتعليقات على ما إذا كانت المعلومات المتفق عليها بموجب هذا التدبير^{١٥} قد جرت معايرتها بشكل صحيح لتحقيق نية الدول الأعضاء. واقترح أحد الردود إضافة معلمة مالية أخرى لتحديد النطاق، في حين اقترح الردان الآخران الوحيدان تمديد فترة رصد أثر التدبير قبل اقتراح أية تغييرات على المعلومات.

١٦- **تقديم وثائق الأجهزة الرئاسية والمعلومات (التوصية ج ١).** ١٦ رحبت الدول الأعضاء عموماً بالجهود الكبيرة التي تبذلها الأمانة بشأن تقصير الوثائق، وأعربت عن اهتمامها بالعمل الذي تقوده الدول الأعضاء لتقصي صيغ بديلة من النوع الذي تستخدمه المجالس المعاصرة وهيئات أخرى. ويمكن تحسين نسق الوثائق المناسبة بشكل أكثر لنسق "نمط المقالات" لتشجيع الدول الأعضاء على زيادة فعالية الإرشادات الاستراتيجية المقدمة، مثل توحيد الهياكل. كما أيدت الدول الأعضاء مسألة الاستفادة من التكنولوجيا بحكمة لتحسين العمليات وأعربت عن ترحيبها باستمرار الأمانة في تقديم أحدث المعلومات عن الحلول المطروحة بالفعل، مثل نظام إدارة الاتصال لزيادة الكفاءة على نطاق الوكالة فيما يتعلق بتفاعلاتها مع الجهات صاحبة المصلحة (بما فيها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات).

١٧- **تحسين إطار المنظمة المعني بالتحقيقات (التوصية أ ٢).** ١٧ تبين الوثيقة مت ٣٠/١٥٦ التقدم المحرز فيما يخص مسودة إجراءات التحقيق في الادعاءات المطلقة ضد رئيس المنظمة.

١٢ المادة ٣٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

١٣ الصفحة ٩ من ملحق الوثيقة مت ٣٣/١٥٢.

١٤ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ من الملحق ١ من الوثيقة مت ٤/١٥٣.

١٥ ورد في الملحق ١ من الوثيقة مت ٤/١٥٣، واتفق عليه في المقرر الإجرائي مت ١٥٣(٣).

١٦ الصفحة ١٣ من ملحق الوثيقة مت ٣٣/١٥٢.

١٧ الصفحة ١٢ من ملحق الوثيقة مت ٣٣/١٥٢.

نموذج إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء

١٨- يفيد النموذج الذي أيدته المجلس التنفيذي^{١٨} في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بأن تتولى الدول الأعضاء الممثلة في المجلس قيادة سائر الأعضاء أثناء المناقشات، وذلك مواصلة لدور الميسرين المشاركين القيادي في فرقة العمل. وأعرب الأعضاء عموماً عن تأييدهم الكبير للدول الأعضاء التي أبدت استعدادها للاضطلاع بعملية تشاور وتصميم واقتراح سبل المضي قدماً بشأن التوصل إلى توافق في الآراء.

١٩- ومع أن مرونة هذا النموذج مفيدة في معظم الأحيان، فإن هناك مخاطر متأصلة في الاعتماد على (جوانبه المسببة) لقلة عدد الأفراد لفترة طويلة. ويقترح قادة الدول الأعضاء التشاور مع سائر الأعضاء خلال الأشهر المقبلة لوضع نموذج طابعه المزيد من الاستدامة في الأجل الطويل، ويستفيد من الاستمرارية والذاكرة المؤسسية والخبرة المتوفرة، ويحصل بموجبه المسؤولون على الدعم اللازم لتنفيذ الإصلاحات. وينبغي أن تستمر الدول الأعضاء في قيادة عملية اتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات. كما ينبغي التنبؤ بمهام الإصلاح في إطار خطة عمل معينة (على النحو الموضح في المقرر الإجمالي م ١٥٤(٥))؛ وينبغي كذلك أن تكون التصاميم الطويلة الأجل الموضوعة في المستقبل مدفوعة بخطة طويلة - مثل مسار إصلاح الأجهزة الرئاسية الذي يعكف قادة الدول الأعضاء على تصميمه بدعم من الدول الأعضاء. وأخيراً، لا بد من الاستمرار في رصد التدابير وتقيحها ضماناً لتلبيتها للاحتياجات المعاصرة للدول الأعضاء والأجهزة الرئاسية.

٢٠- وفيما يلي مشروع مقرر إجماعي مقترح من قادة الدول الأعضاء على المجلس التنفيذي للنظر فيه في إطار الاسترشاد بالمقرر الجرائي م ١٥٤(٥) الصادر عن المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في التقرير المقدم من قادة عملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء،^{١٩} وقد نظر أيضاً في تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي،^{٢٠}

قرر ما يلي:

(١) أن يطلب إلى المدير العام أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، دعم المناقشات غير الرسمية بشأن إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء، والمفتوح أمام جميع الدول الأعضاء، من خلال تقديم ما يلزم من مشورة تقنية متخصصة ومدخلات ودعم لوجستي؛

(٢) أن يدعو الدول الأعضاء، وخاصة تلك الممثلة في المجلس التنفيذي، إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة قيادة سائر الأعضاء في رئاسة هذه المناقشات وتنسيقها، بما يشمل وضع نموذج مستدام لتمثيل مصالح الأعضاء في عملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء؛

(ب) تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة عن التقدم المحرز في هذا الصدد وعن تتبع إنجاز و/أو تنفيذ التوصيات المتبقية الصادرة عن فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء.

= = =

١٨ المقرر الإجمالي م ١٥٤(٥).

١٩ الوثيقة م ٢٩/١٥٦.

٢٠ الوثيقة م ٤/١٥٦.